

مشكلة ديون تحولت إلى أزمة خانقة

La crise de l'Euro et l'Algérie جميع الحقوق محفوظة | الخبر ©

أوروبا في عين إعصار يقترب من الجزائر

2011-12-15 الجزائر: حفيظ صوالي /



ما زالت تفاعلات أزمة الديون السيادية الأوروبية تغطي على الأحداث الاقتصادية العالمية، ومع تعقد هذه الأزمة لن تكون الجزائر بعيدة عن تداعياتها السلبية، خاصة وأن عددا من الدول الأوروبية تواجه صعوبات مالية قد تدفعها إلى خيارات تدفع ثمنها دول غير أوروبية منها الجزائر.

التضخم رفع الواردات بأكثر من 6 ملايين دولار خلال سنة
الجزائر ليست في مأمن من رياح الأزمة التي تعصف بالاقتصاد الأوروبي

تواجه دول منطقة الأورو -و هي أهم الدول الشريكة للجزائر ماليا واقتصاديا- أزمة هي الأهم من نوعها، والتي ستكون لها مع سنة 2012 تداعيات سلبية، تؤثر على الجزائر مع ارتفاع نسب التضخم، وبالتالي كلفة الاستيراد وتراجع قيمة جزء من الاحتياطي الجزائري المقيد بالأورو، وتستعد أوروبا وخاصة فرنسا وإيطاليا لتسيير مرحلة ما بعد تخفيض تصنيفها من قبل هيئات التنقيط ودفع مبالغ أكبر نتيجة ارتفاع نسب الفوائد.

يرتقب أن تقوم أهم هيئات التنقيط "موديز" و"ستاندار أند بورز" بمراجعة تصنيفات الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا، وتخفيض تصنيف إيطاليا مجددا، مما سيؤدي إلى ارتفاع نسب الفوائد، وصعوبة وصول هذه البلدان إلى قروض جديدة بنسب فوائد متدنية. فرنسا التي كانت تقترض من السوق المالية لتمويل جزء من

عجزها بنسب فوائد تتراوح ما بين 3 و 5, 3 بالمائة، ستضطر إلى دفع نسب أعلى ما بين 5 و 6 بالمائة. أما إيطاليا التي تدفع حاليا حوالي 7 بالمائة، فإنها يمكن أن تدفع 8 إلى 9 بالمائة، وهو ما يعني ضرورة إيجاد موارد مالية إضافية، في وقت ستقوم البنوك والمؤسسات المالية والأسواق بالتحفظ على إقراض هذه الدول بسهولة، وترفع نسب فوائدها أكثر.

وتكمن خطورة تخفيض التصنيف في ضياع الدولة لقدرتها على المناورة، وبرز شكوك حول قدرتها على تسديد ديونها، فديون فرنسا مثلا تقدر بـ 1700 مليار أورو، وبتخفيض تصنيفها سيرتفع الدين أكثر، وستضطر إلى تحمل انعكاسات بالجملة، إذ أن تخفيض تصنيف الدولة سيتبعه تخفيض تصنيف البنوك ومؤسسات التأمين وحتى الهيئات التابعة للدولة، وبالتالي ستواجه باريس وضعا جديدا يتضمن سياسة تقشفية وارتفاع نسب البطالة وتضخم وتباطؤ نسب النمو، وهو الوضع الذي ستعيشه أغلب البلدان الأوروبية، فقد اعتبرت هيئة موديز في آخر تقرير لها أن "غياب إجراءات لتحقيق الاستقرار بأسواق الائتمان على المدى القصير يعني أن منطقة الأورو والاتحاد الأوروبي عموما مازالت معرضة لمزيد من الصدمات وأن تماسك منطقة الأورو لا يزال تحت تهديد مستمر".

كما اعتبرت "موديز" أزمة الديون السيادية التي تعاني منها منطقة الأورو لا تزال في مرحلة حرجة، ما يضع تماسك الكيان الأوروبي تحت التهديد المستمر. ومن بين السيناريوهات المحتملة مع استفحال الأزمة الأوروبية، لجوء بعض البلدان إلى خيار "سحب النقود" لتوفير سيولة كافية، مما سينجر عنه تضخم عام يؤثر على أسعار المواد وعلى قيمة صرف الأورو، وهو ما جعل الولايات المتحدة تدخل في خلاف مفتوح مع فرنسا وألمانيا، لأن واشنطن تستفيد من أورو قوي مقابل دولار متدن، لأنه يسمح للسلع الأمريكية بأن تكون تنافسية في السوق الأوروبية والدولية، أما التضخم فإنه سيضر حتما الدول النامية خاصة بالنسبة لمواد التجهيز، وهو ما برز بالنسبة للجزائر، مع زيادة وارداتها هذه السنة بأكثر من 6 ملايين دولار مقارنة بـ 2010 جزء منها بسبب ارتفاع الأسعار، يضاف إلى ذلك المخاطر المحدقة باحتياطات الصرف الجزائرية المقيدة بالأورو، والتي يوجد جزء منها موظف في بنوك أوروبية، فتخفيض تصنيف معظم البنوك الأوروبية الكبيرة، والدول الأوروبية يجعل من قدرة هذه الأطراف أضعف لتسديد الأقساط، يمكن أن تصل إلى طلب تأجيل تسديدها أو حتى مسح جزء منها كما حدث مع اليونان في أسوأ الحالات، لذلك فإن الجزائر ليست بمنأى من هزات رياح الأزمة الأوروبية.

الخبير كاميل ساري لـ "الخبر" فاتورة الأزمة لن يدفعها الأوروبيون وحدهم

أشار الخبير ودكتور الاقتصاد في مقاطعة مونتروي الفرنسية، كاميل ساري، أن تخفيض تصنيف الدول الأوروبية، ستنجر عنه سلسلة من التدايعات السلبية على البنوك والمؤسسات التابعة للدول المعنية، معتبرا أن فاتورة الأزمة لا تدفعها الدول الأوروبية وحدها، بل العديد من الأطراف منها البلدان النامية. وأوضح الخبير لـ "الخبر" .. "تباين السياسات النقدية والمالية وسياسات الموازنة أثر سلبا على قدرة الدول الأوروبية على إيجاد حل سريع وفعال للأزمة، وهذا العامل بالإضافة إلى تباين مواقف الدول منها بريطانيا التي رفضت فكرة تبني ميثاق أوروبي جديد وحتى بين ألمانيا وفرنسا، جعل هيئات التنقيط الدولية التي تعتبر الحكم في مجال تقييم الاقتصاديات تشك في فعالية وقدرة الأوروبيين على حل المشكل على المدى القصير. لذلك فإن الأسواق المالية حضرت نفسها من الآن لسيناريو تخفيض التصنيف ووضعته ضمن حساباتها، وعن نتائج مثل هذا القرار أشار كاميل "حينما يتم تخفيض التصنيف يصبح من الصعب للدولة الإقراض إلا بشروط قاسية وبنسب فوائد أعلى، فنسبة فوائد القروض الألمانية 2 بالمائة والفرنسية 3 بالمائة، ولكن مع تخفيض التصنيف سيصبح بالنسبة لفرنسا 5 إلى 6 أو حتى 7 بالمائة، ومع تخفيض تصنيف الدولة تخفض أيضا المؤسسات والبنوك وحتى الجماعات المحلية لتواجه صعوبة إيجاد موارد مالية وينتج عنه ارتفاع الأسعار في قطاعات مثل العقار الذي يصبح أعلى ويصبح الاستثمار أكثر تكلفة وترتفع المديونية أكثر، ففرنسا بلغت مديونتها 1700 مليار أورو وسترتفع ديونها بسرعة أكبر إذا زادت نسب الفوائد، وهنا سيضطر البنك المركزي الأوروبي إلى التدخل كما حدث مع اليونان لشراء السندات بعد أن قام بشراء أكثر من 200 مليار أورو لحد الآن من الديون الإسبانية والإيرلندية والإيطالية واليونانية، ثم التوجه إلى خيار سحب مزيد من الأموال الذي سينتج عنه تضخم وتباطؤ في النمو.

هذه العوامل يقول كامي ستساهم في ارتفاع أعباء الدول النامية التي تستورد من منطقة الأورو، حيث ستزيد حدة المضاربة في أسواق تعاني الضبط، وسي تراجع الطلب على الطاقة، كما سترتفع نسبة البطالة خاصة لدى الجاليات، إذ أن آخر التقديرات تفيد بأن أكثر من 40 بالمائة من البطالين الجدد في فرنسا من الجاليات، كما ستبرز حالات الإفلاس وتوقف نشاط مؤسسات ورواج الرهن، أما بالنسبة لاحتياطي الصرف الجزائري الموظف في البلدان الأوروبية، فيمكن أن يتأثر إذا استمرت قيمة صرف الأورو في التراجع وهي في حدود 1,31 دولار، وإذا بدأت دول تعلن عدم قدرتها على السداد على شاكلة اليونان.

عدد القراءات : 13475 | عدد قراءات اليوم : 12235

• [✉ أرسل إلى صديق](#)

EL KHABAR SITE EN FRANCAIS

www.elkhabar.com

mercredi 14 décembre 2011